

التقرير الدولي الخاص بالحرية الدينية في العراق لعام 2014

الملخص التنفيذي

تدهور الوضع الامني بشكل حاد في البلاد خلال العام وفقدت الحكومة سيطرتها الفاعلة على اراض مهمة لصالح الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). ونجم عن هذا الامر ارتفاع في مستويات العنف وانفلاتا قانونيا في تلك المناطق، فضلا عن زعزعة الامن في ارجاء البلاد. تعرضت الحرية في المعتقد والممارسات الدينية الى قيود شديدة في المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة، حيث استهدف داعش المجاميع الدينية التي عدها ضالة ضمن سياق حملة منظمة من الفضائع والترحيل القسري.

يضمن الدستور حرية الممارسات والمعتقدات الدينية كما يضمن الحرية من الاضطهاد الفكري والسياسي والديني. وفي الوقت الذي بين فيه ممثلو المكونات الدينية المختلفة ومن بينهم المسلمون السنة أن الحكومة لم تتدخل بشكل عام في الطقوس الدينية وسخرت جُل اهتمامها لحماية الطقوس والمواقع الدينية، فإن العديد من السنة عدوا أنفسهم مستهدفين من قبل الحكومة والقوات الامنية العراقية. ذكرت مجاميع حقوق الانسان الدولية والمسلمون السنة أن القوات الامنية العراقية عذبت واساءت معاملة واعتقلت وأوقفت بشكل غير قانوني وتحرشت بالمسلمين السنة بسبب انتمائهم الديني. ويقول الناشطون أيضا أن الحكومة فشلت في التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم العرقية والطائفية ومن بينها تلك التي اقترفتها ميليشيات شيعية وقوات كردية ضد السنة في المناطق التي تم تحريرها من داعش. كما كانت هنالك بعض التقارير التي تفيد أن بعضا من المسؤولين أساءوا استخدام سلطتهم، على سبيل المثال الاعتقالات والتوقيفات التي تم تنفيذها على اساس الهوية أو استخدام الدين كعامل محدد في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوظيف. وعلى اية حال، فإن الحكومة التي تشكلت في ايلول دعت صراحة الى التسامح مع كل المكونات الدينية وطبقت اصلاحات من اجل تصحيح ألتوازن الطائفي ومعايير التوظيف في المناصب الحكومية. وفرت الحكومة الامن لأماكن العبادة وبضمنها الكنائس والمساجد والأضرحة وطرق ومواقع الزيارات الدينية. ورغم الجهود الرامية الى حماية المواقع والمكونات الدينية، فإن استمرار العنف أثر على كل المكونات الدينية خلال العام.

سعى داعش الى ابادة المسلمين من الشيعة والاقليات الدينية في المناطق العراقية التي وقعت تحت سيطرته أما في المناطق التي لم تكن تحت سيطرتها، فقد طالت فضائع داعش المساجد الشيعية والمآتم والأضرحة الدينية والاحياء الشيعية. وقد اشتدت وطأة الهجمات التي تستهدف مكونات الاقليات العرقية والدينية مع بدء تقدم داعش باتجاه شمال العراق في شهر حزيران. ان

العراق

ظلم داعش الذي استهدف الناس على اساس هويتهم الدينية، انطوى على عمليات القتل والاعتصاب والخطف والرق والسرقة وهدم المواقع الدينية. ان استهداف داعش للمسيحيين والصابئة المندائيين والايديين نجم عنه عمليات قتل واستعباد جنسي واعتناق اجباري للدين ومصادرة للاملاك ووقف اجباري للأعمال التجارية. نتيجة لذلك، فر العديد من افراد مجاميع الاقليات الدينية من بيوتهم. ففي شهر حزيران قتل داعش ماينوف على 670 من السجناء الشيعة وغيرهم من غير السنة ممن كانوا مودعين في سجن في الموصل. كما فرض داعش تطبيق تفسيرات متطرفة للاسلام السني في المناطق التي وقعت تحت سيطرته كالموصل ولاحق المنشقين بالتعذيب والاعتصاب والقتل. وفي حالات عديدة خلال العام، هاجم داعش والمجاميع المسلحة الاخرى القادة الدينيين من السنة ممن اختلفوا عقائديا مع التنظيم.

كانت الظروف الامنية المتدهورة مصحوبة بأمتلة عديدة تتحدث عن الظلم المجتمعي للحريات الدينية خلال العام. على سبيل المثال، وحسب منظمة العفو الدولية، قامت ميليشيات شيعية بالقرب من سامراء بقتل رجال من السنة في شهر حزيران كانت قامت بخطفهم مسبقا. ذكرت وسائل اعلام محلية أن ميليشيات شيعية وقوات كردية منعت النازحين من السنة في بعض الأمثلة من العودة الى بيوتهم التي تعرضت في بعض الحالات الى النهب والحرق والتي تقع في مدن تقطنها اغلبية عربية سنية تمت استعادتها من سيطرة داعش. كما كانت هنالك تقارير موثوقة تتحدث عن قيام مجاميع من ميليشيات شيعية بتخويف واساءة معاملة السنة والسكان من الاقليات الدينية وقيام جهات مجهولة بخطف وقتل اعضاء من مجاميع اقلية دينية.

شجع كل من الرئيس ووزير الخارجية وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بالاضافة الى السفير وموظفي القنصلية والسفارة، شجعوا الحرية الدينية في الخطابات واللقاءات ومجاميع التنسيق وبرامج المساعدة. وشجبت تصريحاتهم ولقاءاتهم انتهاك الحرية الدينية التي يقترها داعش. وحثوا كلا من الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان على حماية افراد الاقليات الدينية وضمان شمولهم في العملية السياسية. أدار موظفو القنصلية والسفارة حوارا فاعلا مع كل من الشيعة والسنة ومجاميع الاقليات الدينية مؤكدين على التسامح وعدم الاقصاء والفهم المتبادل. وضعت السفارة وادارت برامج تستجيب لمخاوف الاقليات الدينية فيما يخص التنمية الاقتصادية والخدمات الانسانية الاساسية وتطوير القدرات. وفرت حكومة الولايات المتحدة التمويل للجهود الانسانية الدولية الجارية على قدم وساق من اجل مساعدة اكثر من مليوني عراقي ومعظمهم من مكونات الاقليات الدينية ممن تم تهجيرهم خلال العام.

القسم الاول. الديموغرافية الدينية

تقدر الحكومة الامريكية عدد سكان العراق بـ 32.6 مليون نسمة (حسب تقديرات شهر تموز للعام 2014). تتباين احصاءات الديموغرافية الدينية جراء العنف والنزوح الداخلي وقدرة الحكومة على المتابعة ان الارقام المذكورة تمثل في الغالب تقديرات مصدرها المنظمات غير الحكومية وقادة المكونات الدينية.

طبقا للاحصاءات الحكومية لعام 2010، تفيد آخر الاحصائيات المتوفرة أن 97% من السكان هم من المسلمين. ويشكل المسلمون الشيعة ومعظمهم من العرب وبضمنهم التركمان والشبك والاكراد الفيليين وغيرهم مانسبته 60-65% من السكان. أما العرب والاكراد المسلمون من السنة فيشكلون مانسبته 31-37% من مجموع السكان، حيث يشكل الاكراد السنة مانسبته 18-20% بينما يشكل العرب السنة مانسبته 12-16%، أما النسبة المتبقية البالغة 1-2% فهي للتركمان من السنة. يشكل المسيحيون والايزيديون والصابئة المندائيون والبهائية والكاكائية (الذين يشار اليهم في بعض الاحيان بتسمية أهل الحق) مانسبته 3% من السكان تقريبا بالاضافة الى نسبة ضئيلة جدا من اليهود. ان الشيعة ورغم كونهم يتركزون في الجنوب، فهم يشكلون الغالبية في بغداد ولديهم جماهير في معظم اجزاء البلاد. يشكل السنة الغالبية في الغرب والوسط والشمال.

يقدر القادة المسيحيون أن هنالك حوالي 400000-500000 مسيحي وهو رقم يُنم عن انخفاض حاد خلال السنوات العشر الماضية في اعدادهم التي كانت تتراوح بين 800000-1.4 مليون مسيحي قبل العام 2002. ان مايقارب من ثلثي المسيحيين هم من الكلدانيين (طائفة شرقية من الكنيسة الكاثوليكية) بينما يشكل الاثوريون الخمس (أتباع كنيسة الشرق) أما البقية فهم من السريان (الكاثوليك والارثوذكس الشرقيين) والأرمن (الروم الكاثوليك والارثوذكس الشرقيين) والانجيليين وغيرهم من البروتستانت. ويبلغ عدد المسيحيين الانجيليين 5000 تقريبا.

حسب القادة الايزيديون، فان معظم الايزيديين البالغ عددهم 500000 أيزيدي يقطنون الشمال. وتتباين التقديرات الخاصة بحجم الصابئة المندائيين. وبحسب قادتهم، فأن مايتراوح بين 1000-2000 يعيشون في البلاد ويسكن اغلبهم جنوب العراق مع وجود جيوب صغيرة لهم في كل من كردستان وبغداد. وبحسب قادة البهائية، فأن عددهم يقل عن 2000 موزعين في ارجاء البلاد بمجاميع صغيرة. وبحسب الناشطين الكاكائيين، يصل عدد افرادهم الى 100000 وعلى وجه الخصوص في القرى الواقعة جنوب شرقي كركوك في كل من ديالى واربيل في الشمال وفي كربلاء. ويذكر أن مايقبل عن 10 من اليهود يعيشون في بغداد.

العراق

وطبقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن ما يقدر بـ 900000 عراقي من مختلف الخلفيات الدينية لازالوا مهجرين في الداخل جراء العنف الطائفي الذي وقع بين عامي 2006 و2008. وفي اعقاب الهجمات التي شنها داعش على كل من الانبار في كانون الثاني وعلى مجمل محافظة نينوى والمناطق المتنازع عليها، نزح بين شهري حزيران وآب ما يقارب 1.8 مليون شخص. وبسبب التحديات المتمثلة بصعوبة الوصول الى النازحين في مناطق الصراع، وقدرة الحكومة المحدودة في تسجيل النازحين، يبقى العدد الدقيق للاقليات الدينية ضمن صفوف النازحين مجهولا. أثر ظلم داعش على الاقليات الدينية بنسب متفاوتة، فقد نزح ما يقارب 100.000 الى 200000 مسيحي وحوالي 300000 أيزيدي وبضعة الوف من الكاكائيين في ارجاء البلاد. وفي ضوء هذا النزوح، فإن اعدادا كبيرة من هذه الاقليات تعيش الآن في اقليم كردستان العراق.

القسم الثاني. موقف الحكومة ازاء الحرية الدينية

الاطار القانوني

يعتبر الدستور الاسلام دينا رسميا ويوجب اعتباره مصدرا من مصادر التشريع وانه لايجوز سن اي قانون يتنافى مع مبادئ الشريعة الاسلامية, وهو بذلك لايميز بين اسلام الشيعة والسنة. كما ينص على عدم جواز تعارض اي قانون مع مبادئ الديمقراطية او حقوق الحريات الاساسية المنصوص عليها في الدستور. ويضمن الدستور عدم جواز الاضطهاد السياسي والفكري والديني.

ويبقى التناقض قائما بين الدستور والمواد القانونية الاخرى. على سبيل المثال، يحظر القانون ممارسة الديانة البهائية ويحظر قانون عام 2001 ممارسة العقيدة الوهابية في اسلام السنة. ورغم ان الفقرات الدستورية الخاصة بحرية الديانة تبطل هذه القوانين، لم تقم محكمة بقرار جريء يبطل هذه القوانين لحد الان كما لا يوجد تشريع ينتظر الاقرار يقوم بالغائها.

تمنع تشريعات وقوانين الاحوال الشخصية المسلمين من اعتناق ديانات اخرى وتفرض اعتناق الاطفال القصر للاسلام اذا ما اعتنق احد الوالدين الاسلام. وفي اقليم كردستان العراق، كانت هنالك عدة حالات لعائلات يعتنق احد الوالدين فيها للديانة المسيحية ممن تأثروا بسياسة تغيير الديانة والتي تنطبق على كل الاقليات الدينية. في بعض الحالات، هرب الوالد المسيحي مع الطفل القاصر من اجل تجنب تغيير ديانة الطفل الى الاسلام.

العراق

تأتي بطاقات التعريف الوطنية على ذكر ديانة حاملها ولكن من دون تمييز بين المسلمين الشيعة والسنة. ولاتأتي جوازات السفر على ذكر الديانة. وبأمكان كل من البهائية والكاكائية تلقي بطاقات التعريف بالشخصية اذا ما عرّفوا بأنفسهم كمسلمين. ومن دون بطاقات رسمية للتعريف بالشخصية، لا يستطيع البهائيون والكاكائيون تسجيل زيجاتهم وتسجيل اولادهم في المدارس العامة والحصول على جوازات السفر أو نيل بعض الخدمات الحكومية.

يتألف المجلس العراقي لقادة الكنيسة المسيحيين، وهي مجموعة مستقلة شكلها قادة الكنيسة عام 2006، من ممثلي مامجموعه 13 كنيسة معترف بها رسميا ويتطلب من الجامعات المسيحية القيام بالتسجيل. ومن اجل القيام بذلك، لابد أن تتألف المجموعة من 500 تابع في الاقل في البلاد. ومن دون التسجيل الرسمي، لا تستطيع الجامعات الدينية تلقي التمويل من الدولة او الاعتراف الرسمي من الوقف الحكومي المخصص للمسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين و"باقي" الاديان الاخرى.

يكفل الدستور للمواطنين حق اختيار المحكمة (مدنية أو دينية) التي من شأنها أن تنظر في قضايا الاحوال الشخصية وبضمنها الزواج والطلاق والوصاية على الطفل والميراث والاقواق وغيرها من المسائل الشخصية. يُلزم قانون الاحوال الشخصية المحاكم المدنية وجوب استشارة المرجعية الدينية حول الطرف غير المسلم في رأيها بخصوص القانون الديني الواجب التطبيق وتأخذ بذلك الرأي في المحكمة.

يفرض الدستور على الحكومة المحافظة على قدسية الاضرحة المقدسة والمواقع الدينية ويكفل الحرية في ممارسة الشعائر. ويُجرم قانون العقوبات تعطيل أو عرقلة المراسيم الدينية وتدنيس الابنية الدينية.

وينص الدستور بشكل خاص على أن الضمانات الدستورية المتعلقة باعادة اقرار المواطنة لاتتطبق على اليهود الذين هاجروا وتخلوا عن مواظنتهم بموجب قانون عام 1950 .

ومن بين المقاعد الـ 328 في مجلس النواب، يحتفظ القانون بثمان مقاعد لأعضاء مجاميع الاقليات: خمس مقاعد للمرشحين المسيحيين من بغداد ونيوى وكركوك واربيل ودهوك ومقعد واحد للأيزيديين وآخر للصابئة المندائيين والأخير للشبك. خلال الانتخابات البرلمانية الوطنية لعام 2014، فاز ستة مرشحون عن الاقليات بمقاعد برلمانية خارج الحصة المقررة مما رفع من تمثيل الاقليات الى 14 مقعدا. ويحتفظ برلمان اقليم كردستان بـ 11 مقعدا للاقليات، خمسة منها للمسيحيين وخمسة للتركمان وواحد للأرمن.

العراق

ينص الدستور على أن تابعي كل الأديان أحرار في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة الأوقاف الدينية وشؤون الأوقاف والمؤسسات الدينية. للحكومة ثلاث أوقاف: وهي الوقف السني والوقف الشيعي والوقف الخاص بالمسيحيين واليزيديين والصابئة المندائيين و"أوقاف أخرى".

وحيث أنها تأتمر بسلطة مكتب رئيس الوزراء، تقوم الأوقاف بتوزيع التمويل الحكومي من أجل صيانة وحماية المنشآت الدينية.

كما تحتفظ حكومة إقليم كردستان بثلاثة أوقاف وهي الوقف السني والمسيحي واليزيدي. وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لحكومة إقليم كردستان بإدارة هذه الأوقاف والتي تؤمن رواتب رجال الدين كما تمول بناء وصيانة المواقع الدينية. ومن أجل تلقي المساعدة، يتعين على الجامعات الدينية التسجيل في الوزارة. وفي الوقت الذي يتوفر فيه التمويل للجامع المسيحية المسجلة، فإن بعض الكنائس لا تقوم بالتسجيل وتمول نفسها تبعاً لذلك. كما توفر حكومة إقليم كردستان التمويل أيضاً لبعض الجامعات الدينية التي لا تمتلك أوقافاً. على سبيل المثال، تمول الرواتب الحكومية الشهرية عمليات صيانة المعبد والنشاطات الثقافية لطائفة الصابئة المندائيين في إقليم كردستان العراق.

تدعم الحكومة المسلمين الراغبين بأداء فريضة الحج وتقوم بتنظيم منافذ السفر ووثائق التطعيم من أجل الدخول إلى المملكة العربية السعودية. كما تؤمن الحكومة الأموال للأوقاف الشيعية والسنية التي تتلقى طلبات الحج من العامة وتقوم بتقديمها إلى الهيئة العليا للحج. وتقوم الأخيرة والمرتبطة بمكتب رئيس الوزراء بتنظيم قرعة يتم على أساسها اختيار الحجاج ليتم منحهم تأشيرات الحج الرسمية.

يشترط الدستور أن تتشكل المحكمة العليا الفيدرالية من قضاة وخبراء في الشريعة الإسلامية وفقهاء في القانون. ويترك الدستور للتشريع مهمة تنظيم المسائل المتعلقة بعدد واختيار القضاة وهو أمر يتطلب موافقة أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان. إن تركيبة المحكمة العليا الفيدرالية تبقى محكومة بقانون لا يتطلب ضم خبراء في الشريعة الإسلامية في تشكيلتها. وتتشكل هذه المحكمة حالياً من تسعة أعضاء يمثلون طيفا مذهبياً ودينياً من مشارب شتى.

تفرض الحكومة التعليم الديني في المدارس العامة، أما غير المسلمين فلا يتعين عليهم المشاركة. وفي معظم مناطق البلاد، تشتمل المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والمتوسطة على ثلاث حصص أسبوعية من الدروس الإسلامية وبضمنها دراسة القرآن كشرط لتخرج المسلمين من الطلبة. خلال العام، وافقت وزارة التربية على إدراج التعليم الديني السرياني والمسيحي ضمن

العراق

المناهج الخاصة بـ 152 مدرسة عامة في بغداد ونيوى وكركوك. تفتح المدارس الدينية الخاصة ابوابها في البلاد، بيد أنه يتعين عليها الحصول على رخصة من المدير العام للمدارس الخاصة والعامة كما يتعين عليها تسديد رسوم سنوية.

هنالك الكثير من المسيحيين الذين يتكلمون اللغة السريانية ينظرون إلى حقهم في التحدث بـ وتدرّس هذه اللغة لأبنائهم باعتبارها مسألة حرية دينية. ينص الدستور على أن اللغتين العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للدولة ولكنه يضمن الحق في تعليم أطفال الأقليات لغاتهم الخاصة، ويقدم اللغتين التركمانية والسريانية كلغات رسمية في "الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية". تضم وزارة التربية مكتب لتعليم اللغة الكردية واللغات الأخرى، يهدف إلى ضمان تدريس الأقليات بلغاتهم الأصلية.

تقوم وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان بتمويل المدارس الحكومية التي تدرس باللغة السريانية (المدارس الابتدائية والثانوية) في أراضيها، حيث لا تحتوي المناهج الدراسية الدراسات الدينية أو القرآنية.

الممارسات الحكومية

من الصعب تصنيف العديد من الحوادث باعتبارها مستندة فقط على الهوية الدينية، نظراً لأن الدين والسياسة والأصل العرقي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً. وردت تقارير تشير إلى ضلوع الحكومة المركزية بعمليات قتل وخطف وإعتقال وإحتجاز وفرض القيود والتمييز على أساس الإنتماء الديني، وان سوء إستغلال السلطة الحكومية على أساس الهوية الطائفية يبقى مصدراً للقلق. كانت هناك تقارير قليلة نسبياً عن سوء التعامل والتمييز من قبل الحكومة الاقليمية على أساس الإنتماء الديني في إقليم كردستان، ولكن تقارير مماثلة أشارت إلى بروز تمييز وسوء معاملة على أساس الإنتماء العرقي. كان هنالك شحة في التحقيقات الرسمية عن الإنتهاكات التي ترتكبها القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الشرعية، والمنظمات الإرهابية، وغالباً ما تكون نتائجها غير منشورة، غير معروفة، أو غير كاملة. دعت الحكومة بشكل علني إلى التسامح بين جميع الطوائف الدينية وشكلت لجنة بدأت تنفيذ إصلاحات لتصحيح الإختلالات الطائفية في الوزارات وتنفيذ معايير توظيف عادلة، كما وأصدرت وبدأت تنفيذ أمر تنفيذي لفرض الحقوق القانونية المتعلقة بالمعتقلين، أحد الإهتمامات الرئيسية للسنة. قامت الأقليات الدينية والعرقية المقيمة داخل الأراضي المتنازع عليها في شمال ووسط العراق بإ الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لإنعدام الأمن في المنطقة، والتي زادت حدتها بعد توغل

العراق

داعش في الموصل في حزيران عندما تراجعت قوات الأمن العراقية وإنسحبت قوات حكومة إقليم كردستان من سنجار وأجزاء من سهل نينوى في أوائل شهر آب.

أفادت بعض التقارير بأن الشرطة العراقية أو قوات الأمن العراقية إما قتلت المعتقلين السنة أو فشلت في منع هجمات قاتلة على المعتقلين السنة من قبل الميليشيات الشيعية، وزادت هذه التقارير في أعقاب التقدم الذي أحرزه داعش في شمال العراق في حزيران.

أدى الصراع بين قوات الأمن العراقية وداعش في أماكن أخرى أيضاً إلى نشوب إقتتال على أساس طائفي. مثال على ذلك، في 25 آذار ذكرت وسائل الإعلام أن قوات الأمن العراقية، مصحوبة بميليشيات شيعية دخلت منطقة بهرز في محافظة ديالى، لمواجهة قوة من داعش من أجل السيطرة على البلدة ذات الأغلبية السنية. أفادت التقارير أن جنوداً من قوات الأمن العراقية كانت تنتفج في حين قام أفراد ميليشيا شيعية بجمع وقتل مجموعة من الرجال السنة، من بينهم مراهقين وكبار سن، كما أفادت التقارير أن ثلاثة مساجد سنية تم إحراقها خلال المواجهة، إضافة إلى المحلات التجارية ومنازل المواطنين السنة.

وذكر سياسيون وقادة مجتمع مدني أيزيديون ومسيحيون بأن قوات البيشمركة والأسايش الكوردية قامت بإرتكاب مضايفات واعتداءات ضد هذه الأقليات في الجزء الذي تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان من محافظة نينوى أو المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وذكر نشطاء وأعضاء برلمان كردستان أن مسؤولين أمنيون في حكومة إقليم كردستان قد إعتقلوا وبشكل تعسفي بعض اليزيديين قبل وبعد احتلال داعش لقضاء سنجار في محافظة نينوى على حد سواء.

تحدثت جماعات سنية عن وجود حملة إنتقامية مستمرة من قبل الأغلبية الشيعية للنثار من تفضيل أهل السنة وإساءة معاملة الشيعة في عهد نظام صدام حسين. تضمنت الشكاوى تقارير عن التمييز في التوظيف في القطاع العام عن طريق إجتثاث البعث والتي كان الغرض منها أصلاً إستهداف الموالين للنظام السابق. وفقاً للسنة ومنظمات محلية غير حكومية ، فقد تم تنفيذ قانون المساءلة والعدالة (قانون إجتثاث البعث) بشكل إنتقائي وتم إستخدامه لتقديم الكثير من السنة غير المؤهلين للعمل الحكومي. وفقاً لمصادر في البصرة في حالات محدودة، فقد تم تجاهل أشخاص من السنة لمناصب رسمية على أساس انتمائهم الديني فقط. إستمر الإضطراب على ضوء الحرمان السياسي للسنة والمطالب غير المحسومة منذ عام 2013، مع وقوع إشتباكات عنيفة بين قوات الأمن العراقية والشرطة والمحتجين المناهضين للحكومة في محافظة الأنبار في كانون الثاني.

العراق

ذكر السنة أيضاً بأن قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية إستهدفتهم عن طريق المضايقات، عمليات التفتيش غير القانونية، الإعتقال والاحتجاز العشوائي، والتعذيب وسوء المعاملة. أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية إلى إستخدام الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب كذريعة لإعتقال رجال من السنة (وقريباتهم الإناث) لفترات طويلة من الزمن دون إمكانية الإستعانة بمحامٍ أو إتباع أصول المحاكمات. أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) ومنظمة العفو الدولية إلى وجود أدلة على التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين السنة، فضلاً عن حالات وفاة في الحجز لرجال سنة محتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب. في إحدى الحالات التي تم الإشارة إليها، فقد ظهرت على جثة رجل توفي في الحبس كدمات وجروح مفتوحة وحروق إلى جانب إستخدام الكهرباء.

وذكرت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان وزعماء من الطائفة اليزيدية بأن سلطات حكومة إقليم كردستان تمارس التمييز ضد بعض الجماعات من اليزيديين والمسيحيين والكاكائيين النازحين خلال عملية تقديم المساعدة الإنسانية في إقليم كردستان، كما كانت هنالك تقارير أيضاً بأن سلطات حكومة إقليم كردستان منعت الأفراد الذين اعتبرت دخولهم الى الاقليم يشكل تهديداً أمنياً. في الوقت الذي سمحت فيه السلطات الكردية بدخول النازحين من الأقليات العرقية والدينية بشكل عام، فإن دخول العرب الذكور، ولا سيما السنة، كان أكثر صعوبة من الآخرين. وعندما إستعادت القوات الكردية أراضي كانت تحت سيطرة داعش، أشارت تقارير إعلامية ومسؤولون حكوميون بأن البيشمركة منعت العرب السنة من العودة إلى ديارهم في بعض مناطق الأراضي المستصلحة، كما ذكر بعض الكاكائية من النازحين في أربيل بوجود ضغوط من السلطات المحلية للإنتقال من إحدى الضواحي ذات الأغلبية المسيحية إلى مخيمات النازحين. أفادت التقارير في شهر أيلول بأن مسؤولاً محلياً هدد بنقل النازحين الكاكائيين إلى المخيم بالقوة في حال عدم ذهابهم طواعيةً.

أفراد الأقليات الدينية ونشطاء المجتمع المحلي ووسائل الإعلام أفادوا بأن العديد من غير المسلمين إختاروا الإقامة في إقليم كردستان والمناطق الخاضعة لسيطرة حكومته لأنها تعتبر هذه المناطق تتمتع بقدر أكبر من الأمن والتسامح، وحماية حقوق الأقليات. أشار بعض المسيحيين في مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها إلى وجود ادعاءات كاذبة من قبل المسؤولين المحليين لمكبتهم الأراضي مما منع المسيحيين من البناء على الأراضي التي يدعي المسيحيون ملكيتها. وفقاً لمنظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، فإن إحدى هذه النزاعات حدثت بالقرب من شقلاوة وحالت دون بناء مساكن لنازحين أغلبهم من المسيحيين، وذكر ناشط أيزيدي أن المسؤولين الأكراد المحليين في قرية عين سفني في قضاء شيخان التابع لمحافظة

العراق

نينوى واصلوا الضغط على الأيزيديين المحليين لمبادلة أراضيهم بمساحات أكبر من الأراضي الفقيرة من حيث النوعية في أماكن أخرى، في محاولة لـ"تكريد" المنطقة.

كان مجلس الوزراء العراقي يضم وزيراً مسيحياً بينما لا يوجد تمثيل للأقليات في مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان. كان هنالك نقص في تمثيل أعضاء الأقليات الدينية في المناصب الحكومية ووظائف القطاع العام والمناصب المنتخبة خارج مجلس النواب. أعضاء الأقليات الدينية تقلدوا مناصب رفيعة في البرلمان العراقي والحكومة المركزية، وكذلك في حكومة إقليم كردستان، على الرغم من التمثيل المنقوص نسبياً في القوى العاملة الحكومية غير المنتخبة، ولا سيما على صعيد المحافظات والصعيد المحلي. زعماء الأقليات ذكروا أن هذا التمثيل المنخفض نسبياً للأقليات أدى بدوره إلى تقليص الفرص الاقتصادية التي تقدمها الحكومة لهذه الأقليات.

غير المسلمين في جميع أنحاء البلاد، بمن فيهم المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين ذكروا بأنه كان يجري عزلهم سياسياً من قبل الأغلبية المسلمة بسبب الاختلافات الدينية.

في إقليم كردستان، اختارت بعض الجماعات المسيحية الإنجيلية عدم التسجيل في دوائر الأوقاف التي تديرها الحكومة، على الرغم من ضرورة القيام بذلك لغرض العمل بصورة قانونية. حيث ذكرت هذه الجماعات أنها كانت تفضل تجنب زيادة المراقبة الحكومية على نشاطاتها الداخلية، وتجنب لوائح حكومة إقليم كردستان للتسجيل والتي تفرض قيوداً على التبشير وبشكل غير مباشر.

الفساد والهجمات ضد الأعمال التجارية لغير المسلمين والتباين في تطبيق القانون والمحسوبية في إجراءات التوظيف في جميع أنحاء البلاد على أيدي أفراد من الأغلبية المسلمة من السكان له تأثير إقتصادي سلبي على المجتمعات غير المسلمة وساهم في هجرتهم. على سبيل المثال، عزأ نائب رئيس مجلس الصابئة المندائيين في محافظة ذي قار زيادة معدل هجرة طائفته إلى انعدام الأمن ومحدودية الفرص الاقتصادية. وقالت بعض الجماعات الدعوية وممثلي الأقليات الدينية أن إخفاق قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات البيشمركة الكوردية في تأمين حماية الأقليات ضد داعش في الموصل وفي جميع أنحاء سهل نينوى أدى أيضاً إلى رحيل المسيحيين وسائر الأقليات الدينية من شمال العراق خلال الفترة الماضية.

واصلت الحكومة سياستها في الاعتراف بحق المسيحيين في الإحتفال بعيد الفصح وعيد الميلاد من دون تدخلات، كما وقدمت كذلك حماية متزايدة للكنائس المسيحية خلال هذه الأعياد. وكان

العراق

البهائيون قادرين على الإحتفال بأعياد نوروز ومهرجان رضوان دون تدخل أو ترهيب، وقد إعتبرت حكومات المحافظات أيضاً أيام الأعياد الدينية عطلاً في محافظاتهم. على سبيل المثال، في عام 2013، أقر مجلس محافظة ميسان إعتبار عيد الصابئة المندائيين، يوم عطلة رسمية، كما وقدم المجلس أيضاً الحماية المادية لمجتمع الصابئة المندائيين في أوقات العبادة واعفهم رسمياً من إرتداء اللباس المسلم الشيعي في أوقات العزاءات الدينية، ومنحتهم الأراضي لإنشاء أماكن العبادة.

أفادت جماعة ناشطة أن وزارة الآثار فتحت تحقيقاً في تدمير منزل مؤسس الطائفة البهائية وأرسلت الحكومة إشعاراً لوقف أعمال البناء في الموقع. وكانت المناقشات بين الحكومة ومختلف المجموعات العاملة في مجال إعادة بناء الموقع كانت مستمرة في نهاية العام.

الانتهاكات على أيدي المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل حاد خلال العام الماضي بسبب استيلاء داعش على الأراضي العراقية وما صاحب ذلك من إنتهاكات، بما فيها إستهداف الضحايا على أساس هويتهم الدينية. تعرض العراقيون من جميع الأديان إلى مستويات متزايدة من العنف والإختطاف والترهيب، كما تم إستهداف المواطنين المؤيدين الشعائر الدينية والمزارات المقدسة، حيث إستخدم تنظيم داعش التفجيرات الإنتحارية والهجمات المنسقة بالعربات الناسفة والسيارات المفخخة. بالإضافة إلى ذلك، قام تنظيم داعش بإستهداف مجتمعات الأقليات الدينية والعرقية في المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيم، إلى جانب القتل وإرتكاب عمليات إعدام جماعية وجرائم الإغتصاب والإختطاف والإحتجاز، بما في ذلك عمليات الخطف الجماعي وإستعباد النساء والفتيات من الأقليات الدينية. كما مارس التنظيم التحرش والتخويف والسرقعة وتدمير الممتلكات الشخصية والمواقع الدينية.

قام تنظيم داعش بشن حملة من أعمال العنف ضد العراقيين بجميع أديانهم، وضد الأقليات الدينية على وجه الخصوص. على سبيل المثال، في شهر آب إستولى التنظيم على قرية كوجو ذات الأغلبية الأيزيدية محاولاً تحويل هذا المجتمع إلى مجتمع مسلم وبشكلٍ قسري. بعد عدة أيام من المحاولات، قام تنظيم داعش بعزل الذكور عن النساء والأطفال وقام بإعدام ما لا يقل عن 100 من الرجال في غضون ساعات قليلة. تم نقل ما تبقى من النساء والأطفال كرهائن من قبل داعش حيث تعرضوا وبشكلٍ إجباري إلى الإستعباد الجنسي والإسترقاق.

العراق

في مناطق لا تخضع لسيطرة داعش، فإن غالبية التفجيرات الانتحارية والهجمات بالسيارات المفخخة استهدفت المسلمين الشيعة، حيث تبنى التنظيم معظم هذه الهجمات عبر منشورات في وسائل التواصل الاجتماعي. وفقاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فإنه يتم تفجير ما معدله عبوتين ناسفتين كل يوم في بغداد، مع عدد من الحوادث المتزايدة في الوقت الذي توغلت فيه عناصر داعش بالقرب من بغداد في شهري أيلول وتشرين الأول. استهدفت التفجيرات المنسقة بشكل منتظم الأسواق والمساجد الشيعية ومواكب التشييع، وكذلك المزارات الشيعية.

نشر داعش تهديدات صريحة عبر المنشورات ووسائل التواصل الاجتماعية، والصحافة عبرت فيها عن عزمها قتل الشيعة "أينما وجدوا" كونهم "كفار". فعلى سبيل المثال، وفي يوم 11 حزيران، إستولى تنظيم داعش على معسكر سبايكر في تكريت وقام بإعدام ما يقرب من 1700 من الشيعة الذكور من طلاب القوات الجوية العزل. أنتج التنظيم لاحقاً أفلام فيديو يوتيوب عن عمليات الإعدام وقطع الرؤوس للفتاخر بهجماتهم ضد "الشيعة الكفار". إن الهجمات على الأضرحة الشيعية والأحياء ذات الأغلبية الشيعية خلال المناسبات الدينية كانت من الأمور الشائعة. في 22 أيار، وقعت العديد من الهجمات التي استهدفت الزوار الشيعة في مرقد الإمام موسى الكاظم في حي الكاظمية في بغداد، مما أسفر عن مقتل 33 مدنياً على الأقل وإصابة 86 بتاريخ 30 حزيران، حدث هجوم بقذائف الهاون على ضريح الإمامين العسكريين في سامراء (أحد المواقع الدينية الشيعية المهمة في العراق) حيث قُتل ستة أشخاص وتم إلحاق أضرار بالضريح.

بتاريخ 13 تشرين الأول، قُتل نحو 33 شخصاً في ثلاث هجمات في بغداد أثناء إحتفال المسلمين الشيعة بعيد الغدير. إثنان من هذه الهجمات كانت بالسيارات المفخخة ووقعت في أو بالقرب من المناطق ذات الأغلبية الشيعية في الكاظمية ومدينة الصدر، وفقاً لمصادر الشرطة.

قام تنظيم داعش في المناطق التي يسيطر عليها بإخضاع غير السنة للترهيب والخطف والإعدام. وفقاً لتقارير متعددة من المنظمات الدولية غير الحكومية والصحافة المحلية، يقوم مقاتلو تنظيم داعش عادةً بإستجواب أعضاء المجموعة لتحديد ما إذا كانوا من أهل السنة، بعد ذلك يقومون بقتل أو اختطاف الأعضاء من غير السنة. في إحدى الحوادث، بتاريخ 12 حزيران قامت قوات تنظيم داعش بإقتحام سجن بادوش في الموصل وقتلت ما لا يقل عن 670 من الشيعة وغيرهم من السجناء غير السنة، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان الدولية. قام موظفو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بإجراء مقابلة مع ستة أشخاص من الذين نجواً من

العراق

الهجوم، حيث قاموا بوصف كيفية قيام تنظيم داعش بفصل المعتقلين السنة عن الشيعة، ثم أعدم داعش السجناء الشيعة فقط. في شهر تموز، وعندما حاصر تنظيم داعش بلدة آمرلي التي يسكنها التركمان الشيعة، توفي بعض السكان جراء الجوع ونقص الإمدادات الطبية.

وفقاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في شهر حزيران قام تنظيم داعش بقتل ما لا يقل عن 13 من رجال الدين المسلمين السنة في الموصل، حيث كانوا يحثون أتباعهم على رفض أيديولوجية تنظيم داعش. ما بين شهر حزيران وتشرين الأول، قام مقاتلو تنظيم داعش بقتل 40 من رجال الدين السنة، بضمنهم علماء ومفتين وخطباء وفقاً لجمعية خطباء الفلوجة.

في مناطق محافظة نينوى، قام تنظيم داعش بإرتكاب العديد من الأعمال الوحشية ضد الأقليات الدينية في حملة منظمة للقضاء على الأقليات الدينية أو ربما طردها جميعاً من أوطانها التاريخية. وفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لشهر أيلول، إرتكب تنظيم داعش في شهر آب العديد من المجازر ضد المدنيين الإيزيديين في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، مما أسفر عن مقتل 500 شخصاً على الأقل وإلقاء جثثهم في مقابر جماعية. كما أفاد ناشطون إيزيديون بأن أكثر من 4000 إيزيدي، معظمهم من النساء والفتيات، لا يزالون أسرى لدى تنظيم داعش. وفقاً لعدة تقارير من مصادر موثوقة، بما في ذلك مقاطع فيديو مصورة تابعة لتنظيم داعش، فإن قوات تنظيم داعش قامت بالإعتداء الجنسي على العديد من هؤلاء الأسرى. في منشور تابع لتنظيم داعش، أعلن التنظيم بأنه قام بهذا "الإستعباد على نطاق واسع" للنساء والأطفال بسبب معتقداتهم الدينية الإيزيدية.

يقوم تنظيم داعش أحياناً بخطف أشخاص من الأقليات الدينية للحصول على فدية. فعلى سبيل المثال، في شهر حزيران قامت عصابة داعش باختطاف العشرات من الإيزيديين بالقرب من الحدود السورية ومن ثم طالبت عائلاتهم بدفع فدية لمنع إعدامهم، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

وفي حدث آخر، قام تنظيم داعش بخطف العشرات من الرجال والنساء والأطفال المسيحيين من مدينة قرقوش في سهل نينوى في آب 24، بعد فشل رجال الدين في المنطقة في دفع فدية، وظلت أماكن وجود ضحايا الاختطاف مجهولة.

أدت عمليات القتل، والإجبار على تغيير الديانة والتهديد بالعنف والترهيب، أدت الى تشريد العديد من أفراد الأقليات من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، مما أدى إلى مضاعفة معاناة الأقليات الدينية. نزح عدة آلاف من الكاكائيين، بقي معظمهم نازحاً في أربيل وخبات في

العراق

محافظة أربيل. وبالمثل، بعد هجومه على الموصل في 10 حزيران، أصدر تنظيم داعش إنذارا إلى السكان المسيحيين في الأسبوع 14-19 من تموز إلى اعتناق الإسلام، ودفع ضريبة الحماية، أو مواجهة الإعدام.

معظم المسيحيين الذين بقوا في المدينة بعد هجوم داعش الأول عليهم – حوالي 400 عائلة - غادروا المدينة قبل 20 تموز، ليضافوا إلى ما يقرب من 50000 مسيحي كانوا فروا قبل ذلك من المدينة والمناطق المحيطة بها. وفي الناصرية في جنوب العراق، تقول التقارير ان بيانات تهديد عممت على ما يقارب من 300 مندائي تخيرهم بين تغيير ديانتهم أو النفي.

وفي الموصل، هددت قوات داعش السكان الذين لم يغيروا ديانتهم بالقتل وعاقت أولئك الذين لم يلتزموا بتفسير داعش المتشدد للشريعة.

هاجمت قوات داعش المساجد والأماكن المقدسة الأخرى ودمرت الكثير منها ، ونهبت ودمرت الآثار الدينية والثقافية. وفقا لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، دمرت داعش سبعة جوامع شيعية في تلعفر بعد تولي السيطرة على المدينة ذات الأغلبية الشيعية التركمانية في أواخر حزيران.

في الموصل، ودمرت أضرحة مقدسة للمسيحيين والمسلمين، بما في ذلك ضريح النبي يونس. ووفقا لوكالة الأنباء الدولية الآشورية، في أواخر يوليو، احتل تنظيم داعش أو دمر 45 مؤسسة مسيحية في الموصل والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك مقر أبرشية السريان الكاثوليكية، وكنيسة سيدة البشارة، ومصلى المطران. وحسب نشطاء كاكائيين، قام تنظيم داعش في 28 آب بتدمير ضريحين اثريين للكاكائيين في سهل نينوى. وحسب منظمة حقوق الصابئة المندائيين ، فان تنظيم داعش توعد بتدمير معبد المندائيين في الناصرية.

القسم الثالث. موقف المجتمع من احترام الحرية الدينية

مورس العنف من قبل الجماعات الطائفية والمسلحة بشكل غير قانوني في أجزاء عديدة من البلاد. رغم عدم وجود إحصائيات موثوقة حول العنف ذو الدوافع الدينية يمكن الاعتماد عليها، لكن اعمالا ارتكبت ضد الجماعات الدينية شملت القتل والعبوات الناسفة والهجمات بالسيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية والخطف والسرقة والمضايقة والترهيب.

تقول التقارير ان الشيعة الساكنون في الأحياء ذات الغالبية السنية والسنة الساكنون في الأحياء ذات الغالبية الشيعية، وأفراد الأقليات الدينية الأخرى سواء الذين يسكنون في احياء ذات غالبية سنية او الذين يسكنون في الاحياء ذات الغالبية الشيعية , جميعا يعانون من مضايقات وترهيب.

العراق

أصبحت التغييرات الديموغرافية الدينية الجارية بسبب الصراع المستمر مع تنظيم داعش، أصبحت مصدر قلق كبير للمنظمات المحلية غير الحكومية وزعماء الطوائف الدينية.

استمر المسلمون السنة بالحديث عن حملة مستمرة من الانتقام من قبل الأغلبية الشيعية لوضع السنة المفضل وتجاوزاتهم على الشيعة في فترة نظام صدام حسين. يشتكي المسلمون السنة أيضا التمييز القائم على أساس الانطباع العام ان السنة يتعاطفون مع النظام السابق والعناصر الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش. فعلى سبيل المثال، وحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، اعتقلت شرطة ذي قار أربعة أشخاص في 25 شباط يشتبه في توزيعهم منشورات طائفية تطالب السنة مغادرة المنطقة في غضون شهر أو التعرض للقتل.

في الوقت الذي يحدث فيه القتال مع تنظيم داعش، ذكرت وسائل الاعلام ومنظمات حقوق الإنسان بأن استهداف السنة من قبل الميليشيات الشيعية وبعض المتطوعين في الحشد الشعبي يتزايد، من خلال عمليات الخطف والقتل بأسلوب الإعدام، والتعذيب، فضلا عن تدمير البيوت والممتلكات. وفقا لمنظمة العفو الدولية، فان الميليشيات الشيعية اختطفت أكثر من 170 من الرجال السنة من وحول مدينة سامراء، وهي مدينة ذات أغلبية سنية، في الفترة بين حزيران وأيلول، ثم قتل عشرات من المخطوفين. وظلت أماكن وجود بقية الرجال المختطفين مجهولة.

وأفادت منظمة العفو الدولية أن أكثر من 30 رجلا سنيا اختطف وقتل في سامراء في السادس من حزيران على سبيل الانتقام للاشتباه بعلاقتهم بمقاتلي تنظيم داعش الذين كانوا توغلوا في المدينة في الخامس من حزيران. وكانت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ذكرت في أكتوبر أن عمليات القتل والاختطاف من قبل الميليشيات الشيعية كانت في ازدياد على مدار السنة في بغداد وديالى ومحافظات بابل.

وفقا لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، نهبت الميليشيات الشيعية ودمرت البيوت والمحال التجارية السنية في مدينة ينكجا في أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول، حوالي 50 ميلا الى الجنوب من كركوك.

وأفاد السكان السنة في قرى تبعد 10 ميلا من ينكجا لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان أن بيوت لعوائل سنية في قراهم تم تدميرها من قبل الميليشيات الشيعية. بعد حرق ميليشيات شيعية منزلين يملكهما سنة خلال الهجوم العراقي لاستعادة السيطرة على بلدة بيجي في محافظة صلاح الدين، صرح لواء عراقي للاعلام انه سيتم سحب الميليشيات من الخطوط الأمامية هناك.

العراق

ذكرت وسائل الاعلام ومنظمات حقوق الإنسان، ومسؤولون حكوميون ان الميليشيات الشيعية منعت المهجرين السنة من العودة الى بيوتهم في المناطق التي احكمت السيطرة عليها.

واعترف بعض قادة الميليشيات بالانتهاكات التي يرتكبها أفرادها. وفقا لتقارير صحفية، في 31 تشرين الأول أعلنت مجموعة ميليشياوية طرد 49 من أعضائها بتهمة "باستخدام اسم المقاومة الإسلامية ... لتنفيذ جرائمهم." لم يتضمن البيان أي تفاصيل، واكتفى بالقول ان الطرد حدث "في أعقاب تزايد عمليات الخطف والابتزاز." وأعربت المؤسسة الدينية الشيعية أيضا عن قلقها إزاء الانتهاكات المبلغ عنها. أشار أحد كبار ممثلي المرجعية الدينية، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في خطبته في 28 تشرين الثاني الى "تصرفات فردية من قبل عناصر سيئة". في الوقت الذي تدعم فيه الحكومة التطوع للحشد الشعبي كرد على توغلات تنظيم داعش، دعا رئيس الوزراء حيدر العبادي مرارا وتكرارا هذه الجماعات لوضع أنفسهم تحت قيادة وسيطرة قوات الأمن العراقية.

في الجزء الجنوبي من البلاد تدهور الوضع الأمني بعد تقدم داعش في الموصل في حزيران وما تلاه من نقل لوحدات الجيش العراقي من المحافظات الجنوبية لمواجهة التنظيم. واجهت الأقليات هناك تزايدا في العداء مما حدى ببعض الجماعات، مثل الصابئة المندائيين، الى التقليل من ممارسة شعائرها الدينية في العلن. وكان أكد ديوان الوقف السني تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) حول تعرض الأقليات السنية في الجنوب للاغتيال والخطف والتهديدات. على سبيل المثال، أربعة أشخاص سنة، ضمنهم شيخ عشيرة بارز، اختطفوا خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول في البصرة. أفرج عن اثنين في وقت لاحق بعد الاستجواب ودفع فدية، في حين بقي آخران في مكان مجهول. وخطف عميد مساعد في جامعة شط العرب وطبيب سني أيضا في جنوب العراق في أيلول وظلت أماكن وجودهم مجهولة.

وأفاد قادة مسيحيون ويزيديون وصابئة مندائيين وشبك ان استمرار كون طوائفهم هدفا للعنف والمضايقات. على سبيل المثال، يمارس بعض الأفراد الضغط على أفراد الاقليات للتنازل عن حقوقهم في امتلاك الأراضي ما لم يتقيدوا بصرامة بالتعاليم الإسلامية. وشمل ذلك المطالبة بإغلاق محلات بيع الخمر والنوادي الليلية وفي بعض الأحيان يمارس العنف ضد أصحاب المحال التجارية في حال عدم الامتثال. وعلى الرغم ان هكذا ممارسات يتعرض لها جميع المواطنين، لكن غير المسلمين كانوا عرضة بشكل خاص لهذه الضغوط والعنف لكونهم أقليات.

أما المجاميع التي تستهدف المسيحيين والصابئة المندائيين وما يقال عن الخطف الجماعي أو القتل بدوافع إجرامية من أجل المال، على سبيل المثال، فانها غير معروفة.

العراق

تقول التقارير ان مسلحين هاجموا وقتلوا صابئاً مندائياً من سكنة بغداد في شباط بعد أن رفض دفع فدية، وقتلوا تاجر صابئياً- مندائياً جنوب بغداد في حزيران. تم اختطاف اثنين من الصابئة المندائيين للحصول على فدية في ميسان وبغداد في آب، لكن لم يعد اي منهما الى عائلته على الرغم من دفع الفدية. وذكرت جماعات مسيحية ان الميليشيات والجماعات المسلحة استولت على المنازل المهجورة من قبل أتباع الديانة المسيحية من الذين فروا من البلاد عقب أحداث العنف الطائفي في 2006-2008. وغالبا ما يتم التوصل الى حلول تسوية عندما يضطر أصحاب العقارات الى بيعها للمستحوذين عليها بأسعار أقل من قيمة السوق.

نظرا لتدهور الوضع الأمني العام وتكرر الهجمات على زائري العتبات المقدسة، نشرت قوى الأمن الداخلي عناصر الشرطة والجيش لحماية طرق الزيارة والأضرحة وأماكن العبادة، خلال المناسبات الدينية. لم تكن هناك هجمات إرهابية، على سبيل المثال، خلال التعزيات بذكرى عاشوراء 4 تشرين الثاني في كربلاء أو النجف. ورغم توفير حماية إضافية، لم يحضر العديد من المصلين لممارسة شعائرهم ولم يشاركوا في المناسبات الدينية بسبب مخاطر الارهاب. ألغى اليزيديون العديد من المناسبات الدينية، بما في ذلك الاحتفال السنوي "جمعة" والذي يشتمل على زيارة قبر عدي بن مسافر، وذلك بسبب استمرار المخاوف الأمنية بعد التهديدات المتكررة من قبل تنظيم داعش.

عانى رجال دين سنة وشيعة، وزائرون، ومصلون في الأضرحة وأماكن العبادة، وبيوت خاصة، عانوا من هجمات ادت الى مقتل وجرح العديد على مدار السنة. على سبيل المثال، في هجوم يوم 3 تموز، قتل أربعة من المصلين الشيعة وأصيب 15 شخصا عندما فجر انتحاري نفسه عند مدخل ضريح شيعي في غرب بغداد.

ثمة تقارير تفيد بأن الأقليات غير المسلمة وجدت نفسها مضطرة إلى اتباع بعض الممارسات الإسلامية، مثل ارتداء الحجاب أو الصيام خلال شهر رمضان. يقول ممثلو منظمات مسيحية غير حكومية، ان بعض المسلمين هددوا كل النساء والفتيات، بغض النظر عن انتمائهم الديني، بسبب رفضهن ارتداء الحجاب، أو لارتدائهن ملابس على النمط الغربي، أو لعدم تقيدهن بتفسيرات متشددة للاعراف الإسلامية التي تحكم السلوك العام. كانت هناك أيضا حالات، لا سيما في الجزء الجنوبي من البلاد، ثمة نساء مسلمات هددن من قبل المجتمع او من قبل أفراد عوائلهن لعدم ارتداء الحجاب، وأمرن بارتداء لباس أكثر تحفظاً. العديد من النساء، بما فيهن مسيحيات، إخترن ارتداء الحجاب بعد تعرضهن لمضايقات.

العراق

رغم ان الاشتراك في التعليم الديني في المدارس العامة لايفرض على الطلبة غير المسلمين ، لكن أفاد بعض الطلاب غير المسلمين انهم أحسوا بضغوط من قبل المدرسين وزملاء الدراسة للقيام بذلك . ثمة تقارير تفيد أيضا بأن بعض الطلاب غير المسلمين وجدوا انفسهم مضطرين للمشاركة لأنهم لم يستطيعوا مغادرة القاعات الدراسية خلال تدريس الأسلامية. وأفاد قادة مسيحيون ويزيديون استمرار التمييز في التعليم وعدم اشراك الأقليات في قضايا مثل المناهج الدراسية ولغة التدريس. لم المدارس لا تعتمد منهج وزارة التربية الموحد الجديد الذي يركز على دروس التسامح الديني.

نظم تحالف الأقليات العراقية و بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"، نظما مؤتمرا في آذار مع ممثلين عن العديد من الأقليات العرقية والدينية واللغوية والثقافية. يهدف المؤتمر إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الأقليات، والحماية اللازمة لها، والإجراءات التي تمكن هذه المكونات من تمثيل أفرادها في الحكومة. في نيسان نظمت جامعة صلاح الدين مؤتمر السلم الأهلي في أربيل واستمر ثلاثة أيام . وقال عميد كلية الدراسات الإسلامية في جامعة صلاح الدين لوسائل الإعلام أن المؤتمر شدد على ضرورة التسامح بين أتباع جميع الأديان والمجموعات العرقية.

القسم الرابع. سياسة حكومة الولايات المتحدة

عزز مسؤولو الحكومة الأمريكية الحرية الدينية في الخطب والاجتماعات ومجموعات التنسيق، وبرامج المساعدة و على أعلى المستويات. في تصريحات في 7 آب، في الوقت الذي أجاز القيام بانزال جوي لتقديم المساعدات الإنسانية والضربات الجوية لحماية الآلاف من المدنيين العراقيين المحاصرين في جبل سنجار في شمال العراق، وصف الرئيس معاملة داعش للأقليات الدينية بما في ذلك المسيحيين واليزيديين بأنها "همجية".

في أيلول ندد الرئيس بمعاملة داعش للأقليات، قائلا يتعرض المجتمع الايزيدي لإبادة جماعية على يد داعش . يوم 10 سبتمبر، حدد الرئيس المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الذين شردهم تنظيم داعش باعتباره عنصرا أساسيا في استراتيجية الولايات المتحدة لاضعاف وهزيمة داعش. وشمل هؤلاء المدنيين السنة والشيعية من المسلمين، فضلا عن عشرات الآلاف من المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى. في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 أيلول، دعا الرئيس القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني ورجال الدين - بما في ذلك العراقيون - على

العراق

اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الخطر الذي يشكله المتطرفون بدوافع دينية ونبذ الطائفية. خلال زيارته لبغداد في العاشر من أيلول، حث وزيرة الخارجية الأمريكية الحكومة العراقية الجديدة على حماية أفراد الأقليات الدينية وتمثيلهم في الحكومة. وقال إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع الحكومة الجديدة طالما أنها ملتزمة بالتنوع والشمولية، وحماية الأقليات في العراق.

أدان وكيل وزارة الدولة لشؤون أمن المدنيين والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومساعد وزيرة الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل، أدانا إضطهاد داعش للأقليات الدينية وانتهاكاته الواسعة للحريات الدينية.

عمل السفير والقناصل العامون في أربيل والبصرة مع الأقليات الدينية وممثلين عن المجتمع الدولي والمسؤولين الحكوميين لمناقشة المشاكل التي يتعرض لها افراد الأقليات فيما يتعلق بالأمن والحماية. وحافظ مسؤولو السفارة والقنصلية على استمرار الحوار مع قادة الطوائف الدينية والنشطاء من منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الاقليات ، وممثلي تلك الأقليات في الحكومة العراقية.

ومع تفاقم الأزمة الإنسانية خلال العام، يلتقي المسؤولون الأمريكيون في بغداد واربيل بانتظام مع المنظمات غير الحكومية ومسؤولين في الامم المتحدة لتنسيق المساعدات الدولية للنازحين ومعالجة المشاكل التي تواجه أفراد الأقليات الدينية مع توزيع المساعدات بشكل عادل.

يجتمع مسؤولون أمريكيون في كثير من الأحيان مع قادة رجال الدين، ومسؤولي الاوقاف لتأكيد اهتمام ودعم الولايات لهم. عملت السفارة الأمريكية والقنصليات عن كثب مع وزارتي التربية والتعليم وحقوق الإنسان والعمل والشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع تحالف الأقليات العراقية وأعضاء البرلمان واللجان البرلمانية للتأكيد على أهمية حماية الأقليات الدينية واستيعابها بشكل تام.

وضعت ومولت وادارت حكومة الولايات المتحدة مشاريعا لدعم الأقليات الدينية والعرقية ، بما في ذلك مشاريع مساعدة النازحين من جميع الطوائف. ومولت السفارة مشاريعا لدعم الأقليات الدينية من خلال مبادرات التمكين الاقتصادي وريادة المبادرات الاقتصادية، خاصة بالنسبة للنساء. ركزت هذه المشاريع على كل من الاحتياجات الآنية والطويلة الأمد للمجتمعات المحلية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والخدمات الأساسية والإنسانية، وتنمية القدرات. إضافة إلى ذلك فكاستجابة للأزمة الإنسانية الكبيرة في البلاد، والتي أثرت بشكل غير متناسب على الأقليات في

العراق

شمال العراق، تعهدت الولايات المتحدة بمبلغ ضافي قدره 12.8 مليون دولار امريكي في حزيران لدعم جهود الإغاثة الدولية، وبذلك يصبح إجمالي إنفاق حكومة الولايات المتحدة الإنساني للعراق 202 مليون دولار أمريكي للسنة المالية.